

الجهاز المركزي للمحاسبات  
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات  
\*\*\*\*\*

الجهاز المركزي للمحاسبات إدارة مراقبة حسابات الاتصالات مساءً		
رقم	التاريخ	المرفق
٤١	٢٠٢٠/٩/١٠	١٥٠

السيد المهندس / الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

الشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

أرفق لسيادتكم طيه تقرير الإدارة عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة المختصرة للشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ عن الربع الأول والربع الثاني .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بدراسة ما ورد بالتقرير من ملاحظات والإفادة .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

القائم بعمل الوكيل الأول

مديرة الإدارة



تحريراً في: ٢٠٢٠/ ٩/ ١٠

" محاسبة / فينيس -خلاف أسخيون "

تقرير الفحص المحدود  
عن القوائم المالية المستقلة المختصرة  
للشركة المصرية للاتصالات في ٢٠٢٠/٦/٣٠  
\*\*\*\*\*

إلى السادة / أعضاء مجلس الإدارة  
الشركة المصرية للاتصالات ،،،

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المستقلة المختصرة المرفقة للشركة المصرية للاتصالات " شركة مساهمة مصرية " في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية المستقلة عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) .  
وتتخصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم ( ٢٤١٠ ) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المختصرة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدي رأياً مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء استنتاج متحفظ :

في ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المستقلة المختصرة الواردة للإدارة في ٢٠٢٠/٨/١٣ والمعلومات والبيانات المتاحة وفي ضوء عدم موافقتنا بإقرارات إدارة الشركة بالمخالفة لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٨٠) ، فقد أسفر ذلك الفحص عن بعض الملاحظات المؤثرة على القوائم المالية المستقلة للشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ومنها :-

١ - تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهي اراضي تخصيص ( بثمن وبدون ثمن ) ونزع ملكية ، وبشأن تلك الأراضي نشير إلى صدور العديد من الفتاوى من مجلس الدولة والتي مفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأخرها الصادرة من ادارة الفتوى لوزارات النقل والاتصالات والطيران المدني بمجلس الدولة برقم ( ملف ٩٩٩/٢/٥/١١٤٥ ) بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ " أن الأراضي التي إستلمتها الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية - قبل تحويلها إلى شركة مساهمة - بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٠) لعام ١٩٦٣ هي اراضي مملوكة للدولة وأن إستغلال الشركة لهذه الأرض كان عن طريق تخصيصها لمنفعتھا بإيجار إسمي لمدة ٣٠ سنة ( قابلة للتجديد إنتهت في ١٩٩٣/٣/١٦ ) وإستمرت في شغلها بعد التاريخ المذكور وبالتالي تظل هذه الأراضي مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الهيئة وتبعاً لذلك لا تدخل في أصول الشركة . ومما يؤيد أيضا عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي :-

- ورود العديد من المطالبات من بعض الجهات الإدارية بالدولة عن قيمة حق إنتفاع أو إيجار إسمي لبعض الأراضي وقد تم رفع دعاوى قضائية بشأنها من قبل الشركة .

- صدور حكم محكمة النقض رقم ٦٥٠١ لسنة ٧٣ قضائية بجلسة ٢٠١٤/٣/١٩ أفاد "أن عقارات الشركة المصرية للاتصالات مملوكة للدولة ومغفأة من الضريبة العقارية" ، وبناءً على هذا الحكم قام مدير عام الادارة العامة

## الجهاز المركزي للمحاسبات إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

للضرائب بالشركة بمخاطبة كافة مأموريات الضرائب العقارية بعدم مطالبة الشركة بسداد ضرائب عقارية عن المباني وما في حكمها لكونها معفاة من الضريبة .

يتعين الإلتزام بالفتاوى الصادرة في هذا الشأن .

٢- مازالت الشركة لم تقم بتقنين وضع أرض مبنى مجمع الخدمات بالقرية الذكية المستبعدة من سجلات الأصول بالشركة ضمن أراضي أخرى بناءً على قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ١٤٢ في ٢٠٠٤ ، ٩٨٩ في ٢٠٠٥ ، ٦٠٨ في ٢٠٠٦ - المقام عليها مبنى الشركة الرئيسي ومباني أخرى .

يتعين سرعة تقنين وضع الأراضي المقام عليها مباني الشركة بالقرية الذكية في ظل ورود خطاب من شركة تنمية القرى الذكية بخصوص ذلك ، وإعادة حساب إهلاك تلك المباني بما يتناسب مع الوضع القانوني لها .

٣- إستمرار وجود فروق في مساحات الأراضي بين المثبت بسجلات الأصول وبين المساحات المثبتة بمحاضر الجرد وبعضها لم يتم جرده (نتائج لجنة الجرد المشكلة بقرار رقم ٢٠٩٨ في ٢٠١٨/٦/١٤) .

نوصي باتخاذ الإجراءات اللازمة لإستكمال جرد كامل قطع الأراضي واتخاذ مايلزم تجاه التحقق من صحة قياس مساحات الأرض واتخاذ مايلزم في ضوء ذلك .

٤- عدم صحة قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفترياً ولا زالت تستخدم في التشغيل والبالغ قيمتها نحو ٢١,٢٧ مليار جنيه وفقاً للإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ حيث تبين وجود بعض الأصول المستغنى عنها وخرجت من الخدمة بعضها مهلك دفترياً، وكذا أجهزة السنترالات ، فضلاً عن أجهزة الـ CDMA والبالغ قيمتها نحو ٦٦٣ مليون جنيه .

يتعين حصر كافة الأجهزة والأصول المستغنى عنها وخرجت من الخدمة وتعديل قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفترياً ولا زالت تستخدم الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، وسرعة التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة كما نوصي بدراسة العمر الإنتاجي للأصول الثابتة في ضوء الإيضاح المشار إليه ، وفي ضوء ما تضمنته المادة (٥١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة .

٥- درجت الشركة ومنذ سنوات (ولا زالت) على معالجة تكلفة الساعات المحتفظ بها بغرض البيع (بنظام IRU) ضمن النشاط العادي لها بحساب الأصول (الثابتة والأخرى) بدلاً من اظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢)- المخزون- بند (٦) فقرة (١) وتجدر الإشارة الى عدم قيام الشركة بموافاتنا بنص الترخيص الصادر لها بممارسة نشاط البيع المشار اليه رغم تكرار طلبنا له منذ سنوات ولا زالت ردود الشركة متكررة وغير موضوعية حيث لم تحدد لنا رقم المادة في الترخيص محل الملاحظة .

يتعين اجراء التصويب اللازم بشأن المعالجة المشار اليها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية لاظهار ارصدة الاصول والمخزون ( وعلى الاخص ) نتيجة بيع الساعات والدوائر بالقيمة الصحيحة والحسابات الاخرى ذات الصلة ومراعاة ما يترتب على ذلك من اثار ( مالية - قانونية ) وموافاتنا بالنص الصريح للترخيص المشار اليه بشأن ممارسة نشاط لبيع الدوائر والساعات وتفصيلاته - ان وجد - لاهميته لاغراض المراجعة .

٦- عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ومن مظاهر ذلك مايلي :-

أ- ان بعض الاستبعادات التي تمت على حساب الأصول الأخرى تمت بقيم تقديرية (تحدد بمعرفة الجهات الفنية ) بدلاً من القيم الدفترية دون موافاتنا بالاسانيد والتفصيلات التي توضح مبررات وصحة ذلك بالرغم من الوعود المتكررة من جانب الشركة بأنه سيتم موافاتنا بها ولم تقم الشركة باتخاذ اللازم في هذا الشأن مما تترتب عليه ان هناك فروق لازالت قائمة دون تسوية او تبرير من جانب الشركة منها :-

الجهاز المركزي للمحاسبات  
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

- نحو ٥١,٥٦٤ مليون جنيه فرق استبعاد بالخطأ في قيمه السعات المباعة لشركة RELIANCE  
INFOCOM على كلا من كابلى ٤ SMWE - IMEWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم  
إستبعادها بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنيه مصرى في حين أن تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣,٤٦٦  
مليون جنيه .

- استبعاد تكلفة بعض الدوائر المباعة بنظام IRU على كوابل الشركة المختلفة خلال الفترة  
من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٩/٩/٣٠ بعضها بأقل من تكلفتها الدفترية بنحو ١٤١,٦ مليون جنيه والبعض الآخر بأكثر من  
تكلفتها الدفترية بنحو ١٢٣,٧ مليون جنيه - منها نحو ٦٥ مليون خلال سبتمبر ٢٠١٨ - مما يؤثر على صحة الرصيد.

يتعين إجراء التصويب اللازم بشأن ماتقدم لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة و مراعاة أثر ذلك على  
الحسابات المختصة.

٧- عدم تضمين حسابات وسجلات الأصول الثابتة نحو ٢٦١,٦ مليون جنيه ( قطاع المشروعات ) ، بالمخالفة للفقرة  
رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية التي تضمنت " يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون متاحا  
للإستخدام... إلخ" ، الأمر الذي أظهر حسابات الأصول الثابتة والتكوين الإستثماري بغير حقيقتهما بالإضافة إلى عدم  
تحميل حساب المصروفات بقيمة إهلاك تلك الأصول .

ويرتبط بذلك قيام الشركة بإضافة نحو ٢٢٨ مليون جنيه لحساب وسجلات الأصول الثابتة ( قطاع شرق القاهرة )  
خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ ، بالرغم من دخولها الخدمة خلال الأعوام من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩ (١) الأمر  
الذي ترتب عليه عدم تحميل تلك السنوات بما يخصها من إهلاك وتحميله بالكامل بالخطأ على مصروفات النصف  
الأول من العام الحالى .

يتعين حصر كافة تلك المبالغ وإجراء التصويب اللازم فى ضوء معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن مع  
مراعاة أثر ذلك على الحسابات ذات الصلة.

٨- تضمن حساب الإعتمادات المستندية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٤٠ مليون جنيه يمثل أرصدة إعتمادات مستندية ورد  
مشمولها وصرفها للتشغيل أو للمشروعات فى حينه تخص إعتمادات مرحلة منذ عام ٢٠١٣ ، ونحو ٢٤,٤٦ مليون  
جنيه تمثل قيمة قطع غيار ومصروفات تخليص جمركي وردت خلال الفترة وتم صرفها مباشرة على المشروعات  
دون إتخاذ الإجراءات المخزنية السليمة من حيث الإضافة والصرف الأمر الذي ترتب عليه :

- إنعدام الرقابة على مشمول تلك الإعتمادات وعدم التحقق من صحة كمياتها ومطابقتها للمواصفات .

- عدم صحة حسابات كل من ( الأصول الثابتة وإهلاكاتها ، المشروعات تحت التنفيذ ، مصروفات  
الصيانة ، نتيجة الأعمال ) .

ويرتبط بذلك قيام الشركة بإضافة نحو ٧٩,٢٩ مليون جنيه بحسابات المخزون خلال الربع الرابع من ٢٠١٩ يمثل  
بواقي مشروعات سبق وأن تم تعلينتها على تكلفة المشروعات بالخطأ خلال السنوات السابقة دون مراعاة الدقة اللازمة  
حيث تضمن المبلغ المشار إليه نحو ٣٥ مليون جنيه قيمة قطع غيار وردت ضمن مشمول الإعتمادات المفتوحة منذ عام  
٢٠١٣ المشار إليها بعاليه ولم يتم تخفيضها من تلك الإعتمادات وإنما تم تخفيضها من حساب المشروعات بالخطأ ،  
فضلا عن عدم الوقوف على صحة المشروعات التي تم تخفيضها بذلك المبلغ المذكور .

١ - نحو ٢,٢٥١ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٧ ، نحو ٢٩,٣٩٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٨ ، نحو ١٩٦,٣٧٥ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩ .

## الجهاز المركزي للمحاسبات إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

وفي هذا الشأن نشير إلى تكرار رد الشركة دون تقدم ملموس ، حيث أفادت الشركة بردها في هذا الشأن على تقريرنا عن القوائم المالية في ٢٠١٩/١٢/٣١ : " بأنه جاري فحص أرصدة الإعتمادات المستندية وما يتعلق بها من رسوم أو ضرائب وتوفير كافة المستندات اللازمة لتسويتها ، وبالنسبة لبواقي المشروعات التي تم إضافتها إلى حساب المخزون فإنه جاري الفحص مع الجهات المختصة وعمل اللازم في ضوء نتائج الفحص خلال الربع الأول ٢٠٢٠" ، وهو ما لم يتم حتى تاريخ الفحص .

يتعين سرعة تفعيل دورة مستندية محكمة للربط بين كل من ( الإعتمادات المستندية والمشروعات تحت التنفيذ والمخزون ) يتم بمقتضاها تسوية أرصدة الإعتمادات المستندية مع المخزون ، مع حصر بواقي المشروعات أولا وتخفيض قيمة كل مشروع بها ، مع إضافتها مستنديا وحسابيا للمخزون ، وذلك لتحقيق الرقابة الداخلية اللازمة لكل من المخزون والإعتمادات المستندية والحسابات المرتبطة بهما .

٩- تضمن رصيد حساب العملاء ( قطاع الدولي ) في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٣٤٦٤ مليون جنيه يمثل أرصدة عملاء ( دوائر - مقاصة - شركات ) ، نشير بشأنه إلى ما يلي :-

- لم تقم الشركة بموافقاتنا بالعديد من البيانات بشأن هؤلاء العملاء ( والرصيد ) وكذا ما تم من مطابقات بين الشركة وعملاء المقاصة الدولية وما ترتب عليها من نتائج وتسويات بالرغم من طلبها أكثر من مرة شفاهة وتحريرا بالخطابات المؤرخة في ٢٠٢٠/٧/١ ، ٢٠٢٠/٧/١٢ ، ٢٠٢٠/٧/١٢ ، ٢٠٢٠/٨/٥ ، ٢٠٢٠/٨/١١ (التي توضح تفصيلا هذه البيانات) .

- الامر الذي شكل قيدا على نطاق المراجعة .

- لم نتمكن من الحصول على ادلة المراجعة الكافية والملائمة لبدء إستنتاج بشأن ذلك الرصيد والمطابقات المشار اليها ونتائجها وما يرتبط بذلك الرصيد من إيرادات بلغت نحو ٧٣٣٢ مليون جنيه تمثل نحو ٦٣% من إجمالي إيرادات نشاط الشركة خلال الفترة .

يتعين تحديد المسؤولية عما تقدم في ضوء مخالفة الشركة للمادة رقم ١١ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ والتي تنص على " يعتبر في حكم المخالفات المالية عدم موافاة الجهاز بالحسابات ونتائج الأعمال والمستندات المؤيدة لها أو بما يطلبه من اوراق او بيانات في الأعمال المقررة ...." . لما لذلك من اثار على اعمال المراجعة والافادة بما تقدم ذكره .

١٠- لم يتم حساب إضمحلال لبعض المديونيات المستحقة للشركة على بعض العملاء ترجع إلى عام ٢٠١٦ ، بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢٤٤,١ مليون جنيه بيانها كما يلي :-

- نحو ١٧٠ مليون جنيه (المعادل لنحو ٧,٧٠٨ مليون SDR ) قيمة مديونية مستحقة على جهات بلجيا ولم يتم تحصيلها حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ( نظرا لما تمر به لبييا من ظروف ) .

- نحو ٧٤,١ مليون جنيه المعادل لنحو ٤,٦ مليون دولار قيمة مديونية مستحقة على جهات بسوريا ولم يتم تحصيلها حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ( نظرا لما تمر به سوريا من ظروف ) .

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة واتخاذ اللازم بشأنها والافادة .

## الجهاز المركزي للمحاسبات إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

١١- درجت الشركة على تحديد أسعار التحاسب على الكهرباء دون إتفاق مسبق مع العملاء وقيام الشركة بإدراج إيرادات غير معترف بها من العملاء مما أدى إلى إعتراض العملاء ( فودافون وأورانج ) علي أسعار التحاسب وقد بلغت جملة المبالغ المعترض عليها نحو ٩٥,٥ مليون جنيه .

يتعين ضرورة الإتفاق مع العملاء على أسعار التحاسب قبل إدراج أية مبالغ بحساب الإيرادات، مع ضرورة سرعة العمل على حل تلك الاعتراضات سواء الخاصة بالاسعار او بالنواحي الفنية لاسيما وان بعضها يرجع لعام ٢٠١٨ ، واجراء التسويات اللازمة بشأن ما يخص السنوات السابقة في ضوء معايير المحاسبة المصرية .

١٢- تم تحميل مصروف IRU بنحو ١١١,١ مليون جنيه تقديريا ، يمثل قيمة كلا من تكلفة الاصول المباعة لشركة جوجل وقيمة فواتير الخدمات المقدمة للشركة المصرية للاتصالات من ذات الشركة حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

١٣- تم تحميل مصروف IRU بالخطا بنحو ٢٨,٩ مليون جنيه المعادل لنحو ١,٨ مليون دولار قيمة شراء اجهزة ومعدات على كابل مينا وتوصيلها بمحطة مينا بموجب الفاتورة رقم ٨٦٦ في ٢٠٢٠/٦/١٥ وصحتها حساب الاصول .

### الإستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وعن نتائج اعمالها وتدقيقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذات التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية.

### مع عدم إعتبار ذلك تحفظ :-

١- وجود قصور في القيد بسجل الإصول الثابتة حيث تبي قيد معظم الاصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤ بصورة اجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعليا - أجهزة السنترالات والتراسل والقوى الكهربائية ، كوابل ارضية ، تكييف مركزي ، مساعد - وفقا للجرد الذي قامت به الشركة طبقا لقرار الرئيس التنفيذي للشركة رقم (٢٦١٥) في ٢٠١٠/٥/٢٤ مما أفقد الجرد أهميته.

يتعين إعادة النظر في طريقة قيد الأصول المدرجة بسجلات الأصول الثابتة (الخاصة بالفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ وما تم بعدها من إضافات وإستبعادات ) بحيث يتم القيد بصورة تفصيلية ليصبح أساس للمطابقة في السنوات القادمة ، حتى يمكن التحقق من صحة قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالسجلات والظاهرة بالقوائم المالية ، مع موافقتنا بنتائج أعمال كل مرحلة من مراحل الجرد الصادر بشأنه القرار الإداري رقم ٢٠٩٨ في ٢٠١٨/٩/١٤ للوقوف على مدى تأثير حسابات وسجلات الأصول الثابتة بتلك النتائج.

٢- إستمرار وجود اختلاف في مساحة الأراضي المدرجة بسجلات الاصول الثابتة الخاصة بأرض الورش المركزية وأرض السبيل وأرض شركة التليفونات البالغة ١٦٨٤٩ م<sup>٢</sup> وبين الرفع المساحي الذي تم عام ٢٠١٩ لهذه الأراضي والتي بلغت ١١٢٤٨ م<sup>٢</sup> ، جرد كافة الأراضي والمباني المملوكة للشركة للجنة الذي تمت في ٢٠١٩/٢/٢٨ بموجب قرار اللجنة الصادرة من السيد المهندس العضو المنتدب والرئيس التنفيذي رقم ٢٠٩٨ بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٤ .

يتعين على الشركة دراسة الفروق بين المساحة الفعلية وبين المساحة المثبتة بسجلات الاصول والعمل على تسوية تلك الفروق.

## الجهاز المركزي للمحاسبات إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

٣- عدم حسم الخلاف بين الشركة والهيئة القومية للبريد و هيئة السكك الحديدية بشأن أراضي مساحتها ٢٢٣٣٣,٧م<sup>٢</sup>، ١١،٤٧،١١م<sup>٢</sup> على التوالي، سبق وأن تم صدور قرار ادارى رقم (٦١٠) في ١٦/٣/٢٠١٧ لتسوية المديونيات المالية وانهاء كافة الامور المتعلقة بين كل من هيئة السكك الحديدية والشركة المصرية للاتصالات هذا ولم يحدد القرار مدة زمنية لانتهاء أعمال اللجنة المشكلة من الطرفين والتي مر عليها أكثر من ثلاثة أعوام ونصف، هذا ولم يتم الانتهاء من أعمال اللجنة المذكورة حتى تاريخه.

تعيين تحديد مده لنهو أعمال اللجنة وتفعيل دورها .

٤- مخالفة الشركة للبند رقم (١- ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الذي نص على : " عرض الأصول التى تستوفى الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع منفصلة فى قائمة المركز المالى ..... " ، حيث تم إدراج نحو ١٨٦ مليون جنيه حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ قيمة بيع كوابل مستغنى عنها بحساب إيرادات بيع مخلفات في حين أن تلك العملية تمثل بيع أصول ، الأمر الذي ترتب عليه عدم عرض الأرباح الرأسمالية الخاصة ببيع تلك الأصول بصورة منفصلة على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب بشأنها في حينه وفقا لما تقضي به المادة رقم (١٩٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ .

يتعين الإلتزام بتطبيق معيار المحاسبة المشار إليه وإجراء التصويب اللازم .

٥- لم نقف على اسباب كلا من :-

- تأخر شركة كوين ( القائمة بسحب وشراء الكوابل النحاسية ) في سحب وإستلام الكوابل طبقا لاوامر التكاليف المسندة اليها ما يترتب عليه ازدياد حالات سرقات الكوابل المشار اليها .  
- وجود فروق في أطوال الكوابل بين الوارد في اوامر التكاليف الصادرة لها وبين ما يتم سحبه فعليا .

- وجود بعض الكوابل التي تعذر سحبها من الأرض ، ومنها على سبيل المثال نحو ٣٨ ألف متر طولي بقطاع وسط الدلتا وكذا غرف التفتيش والمسارات المدنية الخاصة بها التي يتعذر إستخدامها منها على سبيل المثال نحو ٤٥٤ غرفة بذات القطاع ، وذلك وفقا لجرد اللجنة المشكلة بالأمر الإداري رقم ٢٠٩٨ عام ٢٠١٨ .

ويرتبط بذلك عدم إستبعاد قيمة عدد ٢ وحدة ميسان بقطاع وسط الدلتا تعرضا للإحتراق منذ عام ٢٠١٣ دون تاجر حسابات وسجلات الأصول الثابتة بذلك .

يتعين حصر الحالات المماثلة بكافة قطاعات الشركة وإتخاذ اللازم بشأنها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

٦- استمرار الشركة فى الإستثمار فى شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية منذ بداية الإستثمار فيها فضلا عن تحملها بأعباء على قوائم الدخل فى السنوات السابقة تمثل قيمة اضمحلال لبعض قيم هذه الإستثمارات ومنها :

- الشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني (شركة شقيقة) ومستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦ بنحو ١٠ مليون جنيه ، وقد سبق حساب إضمحلال لهذا الإستثمار فى سنوات سابقة بنحو ٧,٥ مليون جنيه ، وقد بلغت خسائر الشركة المذكورة عن النصف الأول من العام المالى الحالي نحو ٦٩٦ الف جنيه لتبلغ جملة خسائر الشركة حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٨,٢٧ مليون جنيه بنسبة ١٠٠,٠١% من رأسمالها المصدر وفقاً للبيانات التي تم موافقتها بها من الشركة - بلغ نصيب الشركة المصرية من خسائرها نحو ١٠ مليون جنيه .

وقد أفادت الشركة بردودها علي تقاريرنا السابقة أنه جاري التفاوض مع باقي المساهمين لحصول الشركة المصرية للاتصالات وحدها علي كامل حصة المساهم ( بي تي تراست ) المعروضة للبيع ، ولم نواف بدراسة الجدوي في هذا الشأن .

يتعين موافاتنا بدراسة الجدوي المشار إليها في ضوء الخسائر التي حققتها الشركة وكذا مستجدات شراء الشركة المصرية للاتصالات لكامل حصة المساهم المشار إليه ، كما يتعين إعادته النظر في الإضمحلال المحسوب لهذا الإستثمار (بنسبه ٧٥%) في ضوء بلوغ جملة خسائر الشركة أكثر من رأسمالها المصدر .

- الشركة العربية لتصنيع الحاسبات (متاحة للبيع) : مستثمر فيها بمبلغ ٧ مليون جنيه ، وقد تم حساب إضمحلال بكامل قيمة الإستثمار خلال الاعوام السابقة ، ونشير إلى تحقيق الشركة صافي أرباح عن العام المالي ٢٠١٨ بلغت نحو ٤,٣ مليون جنيه لتتخف الخسائر المرحلة للشركة المذكورة لتصل لنحو ٥٦,٣٦٤ مليون جنيه حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ (آخر قوائم تم موافاتنا بها) - علي الرغم من وجود ممثل للشركة المصرية بمجلس إدارة الشركة المشار إليها - بنسبة ٨٠,٥٢% من رأسمالها المصدر طبقاً لآخر قوائم مالية تم موافاتنا بها .

في ضوء ما سبق يتعين موافاتنا بما يلي :

- بقوائم الشركة العربية لتصنيع الحاسبات في ٢٠١٩/١٢/٣١ لبيان نتيجة أعمالها ومحضر إجتماع الجمعية العامة .  
- أخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للاتصالات من التخارج من الشركة المذكورة وفقاً لقرار لجنة الإستثمار في ٢٠١٧/٧/٢٦ بعد معرفة النتائج السنوية للشركة .  
- ما تم بشأن تنفيذ إقتراح ممثل الشركة المصرية للاتصالات الخاص بالوفاء بباقي حصة المساهمين بشكل عيني وليس نقدي .

٧- بلغ نصيب الشركة المصرية للاتصالات في الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٣,٢٥٥ مليار جنيه . هذا وقد حصلت الشركة علي نحو ٥,٥ مليار جنيه ( على دفعتين ) من إجمالي نصيبها في الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون طبقاً للاتفاقية الموقعة بين الطرفين في فبراير ٢٠١٩ .

ويرتبط بذلك تضمن حساب إيرادات استثمارات مالية مستحقة نحو ٣ مليون جنيه (المعادل لنحو ١٩٢,٥ الف دولار) قيمة تقديرية لحصة الشركة المصرية للاتصالات من توزيعات ارباح شركة العرب سات عن العام المالي ٢٠١٩ ولم نتحقق من صحة تلك الإيرادات لعدم موافاتنا بقرار الجمعية العامة للشركة المشار إليها في هذا الشأن.

يتعين موافاتنا بكل من :-

- بموقف الشركة المصرية للاتصالات من نصيبها من الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون في ظل احتمالية قيام شركة فودافون العالمية ببيع حصتها في فودافون مصر .

- موقف الشركة المصرية للاتصالات النهائي بشأن البدائل المطروحة (قيامها بالإستحواذ على كامل الشركة أو بيع حصتها ضمن الصفقة أو الإبقاء على حصة الشركة المصرية) .

- صورة من قرار توزيعات الأرباح بناء على قرارات الجمعية العامة لشركة العربسات والعمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة .



## الجهاز المركزي للمحاسبات إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

٨- لم تقم الشركة بموافقاتنا بما تم من دراسات بشأن تحديد خسائر الاضمحلال في استثمارات الشركة في شركة الثريا البالغ قيمتها ( بعد الاضمحلال ) نحو ٣,٨ مليون جنيه خاصة فيما يتعلق بتحديد القيمة الاستردادية لتلك الاستثمارات والمؤشرات (الداخلية والخارجية) التي تم الاعتماد عليها في تحديد تلك القيمة في ظل زيادة نسبة الخسائر المتراكمة والتي بلغت نحو ٥١٤ مليون دولار بنسبة ٧٨,٥% من راس مال الشركة البالغ قدره ٦٥٤,٥ مليون دولار

الامر الذي لم نتأكد معه من مدى صحة خسائر الاضمحلال المحتسبة ومدى صحة صافي قيمة الاستثمار المشار اليه .

يتعين بحث اسباب ماتقدم مع ضرورة اعادة النظر في جدوى الاستمرار في الاستثمار المذكور واتخاذ اللازم في هذا الشأن والافادة .

٩- تضمن حساب التكوين الاستثماري ( قطاع الدولي ) في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢١٧ مليون جنيه ( المعادل لنحو ١٣,٥ مليون دولار) - حق استخدام - مقابل تخفيض حساب عملاء دوائر دولية خارج مصر شركة PCCW - صحته حساب داننو شراء اصول - قيمة شراء زوج من الالياف الضوئية على كابل PEACE المزمع انشاؤه - ديسمبر ٢٠٢٠ - للربط بين محطتي انزال الكوابل البحرية بكل من ابو تلات ومرسيليا ولم يتم موافقاتنا بمذكرة اللجنة العليا للمشتريات رقم ٨٥٨٣ ش بتاريخ ٢٠١٩/٨/٧ احالة رقم ٥/٢٠١٩/٢٣٣ للوقوف على اسباب شراء زوج من الالياف الضوئية خاصة وان كابل NORTH - TE- يربط بالفعل بين محطتي انزال ابو تلات ومرسيليا ويوجد به عدد ٢,٣ فرعة غير مضاءة ولم يتم ادخالهم الخدمة حتى تاريخه وكذا للوقوف على طريقة السداد للتحقق من صحة التسويات في هذا الشأن .

يتعين موافقاتنا بمبررات الشراء و اسباب المعالجة المحاسبية المشار اليها .

١٠- لم نقف على أسباب استمرار حيازة شركة وي داتا لأصناف مخزون شبكة الـ IP CORE بمخازنها البالغ قيمته نحو ١٤٣,٧٦ مليون جنيه - المملوك للشركة المصرية - وعدم تأثر حسابات المخزون بالشركة المصرية بحركة تلك الأصناف من إضافة وصرف خلال المدة من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، الأمر الذي يشير إلى ضعف الرقابة على تلك الأصناف ، فضلا عن تعارض ذلك مع كل من :-

- ما ورد ضمن رد الشركة على تقريرنا عن القوائم المالية في ٢٠١٩/١٢/٣١ في هذا الشأن : " بأن مخزن أبو رواش التابع لشركة WE DATA يتم الصرف منه بطريقة آلية وبموافقات معتمده على هذه المنظومة ويتم إرسال بيان حركات الصرف لإدارة حسابات المخزون لتسجيلها على منظومة أوراكل بصفة دورية ... الخ " .

- ما تم الإتفاق عليه أثناء المناقشات المتكررة التي تمت مع السادة التنفيذيين بالشركة بأنه سيتم إتخاذ التدابير اللازمة لنقل هذا المخزون إلى مخازن الشركة المصرية

يتعين سرعة إتخاذ اللازم لنقل المخزون لمخازن الشركة المصرية مع سرعة تفعيل نظم الضبط الداخلي بتسجيل حركة ذلك المخزون بحساباتها أولا بأول.

١١- لم نقف على أسباب استمرار تشوين كميات كبيرة من أجهزة الروتر البالغ قيمتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٣٨,٦٢ مليون جنيه بمخازن الشركة المصرية وإدراجها بحساب مخزون تحت الفحص منذ ورودها خلال العام السابق ٢٠١٩ لحساب شركة وي داتا .

يتعين موافقاتنا باسباب ذلك مع سرعة إتخاذ اللازم بشأنها .

الجهاز المركزي للمحاسبات  
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

١٢- إستمرار تضمن المخزون نحو ٢٥,٩٧ مليون جنيه يمثل قيمة كوابل وارده من شركة " مينا " مرفوضة فنيا بموجب محضر رفض رقم ( ١٦٢٩٨ ) في ٢٠١٩/٢/٢٤ ، دون تفعيل ما ورد بالفقرة (٣٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون ، ونشير إلى عدم وقوفنا على نتيجة أعمال اللجنة المشار إليها برد الشركة على تقريرنا عن القوائم المالية المستقلة في ٢٠١٩/١٢/٣١ في هذا الشأن الذي أفاد بأنه : " تم سحب وإعادة عينات من بكرات الكوابل للتأكد من مدى صلاحيتها للاستخدام من عدمه وتم تشكيل لجنة بقرار من السيد المهندس / رئيس قطاع تنفيذ شبكات التراسل بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٤ لتبدأ اللجنة الفنية اجراءات الاختبارات والفحص بمخازن الهرم بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٨ وسوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة فور إنتهاء اللجنة من أعمالها".  
يتعين إجراء المعالجة المحاسبية اللازمة وفقا لمعيار المحاسبة المذكور.

١٣ - لم نتمكن من التحقق من رصيد المخزون الظاهر بميزان المراجعة ببعض القطاعات حيث لم نواف بما يلي:-  
- أرصدة مخازن المنطقة الثانية بقطاع شرق القاهرة البالغ قيمته نحو ٤٨,٨ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٠٦/٣٠.  
- المطابقات اللازمة بين الإدارة المالية وحسابات المخازن بقطاع الجيزه.  
- استمرار عدم ربط بعض المخازن على منظومة الأوراكل بقطاع النظم بالرغم من الاشارة لتلك الملاحظة منذ سنوات .  
- استمرار وجود فروق بقطاع النظم بالزيادة بنحو ٢١ مليون جنيه ، وبالنقص بنحو ٢٣ مليون جنيه بين الرصيد الدفترى لبعض المخازن وبين ارصدة حسابات المخازن.  
يتعين سرعة اتخاذ اللازم في هذا الشأن واجراء التسويات اللازمة حتى يتسنى لنا التحقق من أرصدة الحساب.

١٤ - تضمن رصيد ح/ عملاء خدمات BIT STREAM في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٣٠٦,٤٩٨ مليون جنيه ، منها ما يلي : ( نحو ١٣٥ مليون جنيه يخص شركة فودافون يرجع تاريخ جانب منها لعام ٢٠١٩ ، نحو ٥٦ مليون جنيه يرجع تاريخ جانب منها لعام ٢٠١٩ يخص شركة NOL ، نحو ٣٦ مليون جنيه يرجع تاريخ جانب منها لعام ٢٠١٨ يخص شركة نور ) .  
ونشير إلى عدم ابرام تعاقد مع شركة يلا مصر رغم استمرار تقديم الخدمة لها وتوقفها عن السداد منذ عام ٢٠١٦ وقد بلغت المديونية الخاصة بها نحو ٩٥٦ الف جنيه .  
وقد تبين وجود بعض الاعتراضات علي تفاصيل عملية التحاسب بين الشركة المصرية وبعض تلك الشركات .  
يتعين العمل على سرعة تحصيل تلك المديونيات ، وموافاتها بما تم إتخاذه بشأن شركة يلا مصر وما تم إتخاذه بشأن الاعتراضات المشار إليها .

١٥ - تضمنت حسابات العملاء ( قطاع الدولي ) بعض الارصدة المتوقفة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠ وقد بلغ ما امكن حصره منها نحو ٦٦٤,٣١ مليون جنيه وبيانها كما يلي : (نحو ٤٣٥ مليون جنيه ارصدة متوقفة لبعض الدول والشركات بعملاء المقاصة الدولية ، نحو ٧٥,٨٦ مليون جنيه ارصدة متوقفة لبعض الدول والشركات عملاء خارج مصر ، نحو ٧١,٦ مليون جنيه ارصدة متوقفة لدى التلفزيون المصري ، نحو ٧٠,٧٥ مليون جنيه بحساب عملاء قصيري الأجل رصيد متوقف منذ ٢٠٠٩/٩/٣٠ يمثل قيمة متأخرات لم يتم نقلها للمناطق المختصة لتحصيلها ، نحو ٤,٧ مليون جنيه ارصدة متوقفة عن خدمة V.SAT ، نحو ٤,٥ مليون جنيه ارصدة متوقفة لدى شركة مينا نت ، نحو ١,٩ مليون جنيه ارصدة متوقفة عن خدمة V.POP ) .

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل تلك المديونيات .

## الجهاز المركزي للمحاسبات إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

١٦- تضمن رصيد حساب العملاء دائنين (مبالغ محصلة مقدما) نحو ١٠,٧ مليون جنيه قيمة متحصلات من عملاء مرحلة منذ سنوات طويلة سابقة دون سداد أو تسوية ، ولازال رد الشركة متكرر بشأنها دون إتخاذ إجراءات جادة لتسويتها حيث تضمن رد الشركة على تقريرنا عن القوائم المالية المستقلة في ٢٠١٩/١٢/٣١ بأنه " جاري فحص كافة الأرصدة الدائنة علي مستوي الشركة وعمل التسويات اللازمة في ضوء نتائج الفحص " .  
كما تضمن رصيد الحساب نحو ٥,٧ مليون جنيه خلال شهر مايو ٢٠٢٠ دون موافقتنا بالمستندات الخاصة بها رغم طلبنا لها بتاريخ ١١/٨/٢٠٢٠ .

يتعين دراسة ذلك الرصيد واجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن مع موافقتنا بالمستندات المشار اليها.

١٧- استمرار وجود فروق في أرصدة كل من :

- أ - تأمينات العملاء بين الظاهر بميزان المراجعة وسجلات ضبط الايراد ببعض القطاعات
  - ب - أرصدة متأخرات العملاء بين القطاع المالي والتجاري بالعديد من قطاعات الشركة .
  - ج - عملاء المقاصة الدولية وبين بيانات الادارة المالية البالغة نحو ١٤٢٤,١ مليون جنيه وبين الوارد بالعلاقات التجارية بنحو ١٤٢٢,٨ مليون جنيه .  
يتعين سرعة اتخاذ اللازم في هذا الشأن.
  - د- أرصدة المشتركين بين الحسابات المالية والمبيعات نتيجة عدم ربط منظومة المشتركين مع الحسابات العامة ( منها قطاع وسط الدلتا ) ويتم إجراء تسويات كتمم حسابي لضبط الأرصدة المالية .
- وقد وردت تفصيلات ماسبق ضمن تقاريرنا على موازين المراجعة الخاصة بقطاعات الشركة المختلفة ، ولازال رد الشركة متكرر بشأن ماسبق دون تقدم ملموس.

١٨- وجود قصور في نظام الرقابة الداخلية بالشركة خاصة فيما يتعلق بالفصل بين المسؤوليات الوظيفية (قطاعيا) حيث تبين قيام قطاع العلاقات التجارية فقط ومنفردا بالتعاقد مع العملاء واعداد ومراجعة واصدار الفواتير لهم وتحصيل الفواتير منهم ومتابعة التحصيل وحركة التعامل معهم والرصيد بحساب العملاء وذلك بمعزل عن القطاعات الاخرى خاصة الادارة المالية التي لا يوجد لديها تحليلات خاصة بهؤلاء العملاء ، ونشير إلى أنه بالرغم من قيام الشركة بإعادة هيكله قطاع المشغلين وتقسيمه إلى عدة قطاعات إلا أنه لم يتحقق الهدف المنشود من توصيات لجنة المراجعة المشار إليها (٢) .

الامر الذي قد يترتب عليه العديد من الآثار والنتائج السلبية وما لها من تداعيات على سلامة التصرفات ، وتجدر الإشارة الى ان القطاع المشار اليه ( قطاع العلاقات التجارية ) لم يقم بموافقتنا بالعديد من البيانات والمستندات اللازمة لاغراض المراجعة والتحقق .

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن والافادة .

٢ - اوصت لجنة المراجعة بإجتماعها الحادي عشر بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢١ : " بضرورة وجود دليل اجراءات وسياسات واضحة تنظم وتضمن اشراف فعال لقطاع الشئون المالية وقطاع تأمين الايرادات على قطاعات نيابة الدولي والمشغلين لمتابعة عمليات بيع دوائر ال IRU ومتابعة كافة عمليات البيع والتحصيل بالنيابة للحد من امكانية حدوث الاخطاء واحكام الرقابة على الايرادات المتعلقة بالخدمات التي تخص نيابة الدولي والمشغلين " .

## الجهاز المركزي للمحاسبات إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

١٩- لم تقم الشركة بتفعيل توصية اللجنة المشكلة بقرار معالي السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٥٨ لسنة ٢٠١٨ والقرار الوزاري رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠١٩ ( لدراسة تسوية واسترداد المبالغ المستحقة على شركات المحمول لصالح الشركة المصرية للاتصالات في ٢٠١٩/٦ ) والتي تضمنت " ضرورة قيام الشركة المصرية للاتصالات بإتخاذ الإجراءات القانونية بناءً على العقود الجارية المبرمة مع شركات المحمول لتحصيل المبالغ المستحقة عليهم "البالغ قيمتها نحو ٣٢٠ مليون جنيه والمسدد بمعرفة الشركة نيابة عن شركات المحمول لمصلحة الضرائب على المبيعات ( ضريبة القيمة المضافة فيما بعد ) عن إيرادات خدمات مرور المكالمات الدولية عبر البوابة الدولية الخاصة بالشركة المصرية للاتصالات عن السنوات من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ .

ويتصل بما سبق وجود مطالبات من مصلحة الضرائب بقيمة الضريبة الاضافية الخاصة بفروق فحص ضريبة المبيعات المسددة عن الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ ، يخص قيمة الفروق الخاصة بالايراد المذكور نحو ١٩٤,٢٦٩ مليون جنيه ، ومرفوع دعوى قضائية في ٢٠١٨/٢/٢١ (رقم ٢٦٠٤٣ لسنة ٧٢ قضائية) بشأن إلغاء وبطلان مطالبة مصلحة الضرائب للشركة بسداد الضريبة الاضافية .

يتعين سرعة تفعيل التوصية المشار إليها مع موافقتنا بما تم إتخاذه من قبل الشركة المصرية للاتصالات بأخر مستجدات دعوى بطلان المطالبة المصلحة بالضريبة الاضافية.

١/٢٠ - إستمرار وجود مديونيات على شركة وي داتا محل خلاف ومتوقفة منذ سنوات دون حسم ومنها : ( نحو ٢٦ مليون جنيه (المعادل لنحو ١,٦ مليون دولار امريكي ) والخاصة بالاختلافات في قراءات الحركة الدولية عن الفترة من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٥ والتي بلغت نحو ٢٠ مليون دقيقة وذلك لحين اعتماد الإدارة الفنية وإتمام التحقيقات ذات العلاقة ، نحو ٢,٥ مليون جنيه (المعادل لنحو ١٥٦ الف دولار) قيمة ما يخص شركة WE DATA من خدمات شركة ميكروسوفت الاستشارية والدعم الفني والتدريب ، نحو ٦ مليون جنيه خاصة بدوائر ROU لربط القاهرة – الإسكندرية لحين إتمام التسويات الخاصة بالسنوات السابقة ، عدد من الدوائر الدولية بدون عقود ودون تحديد تواريخ بدء تشغيلها ،نحو ٩ مليون جنيه تخص مشروع TE CAMERA والذي نفذته شركة WE DATA لتوريد وتركيب عدد ٤٠٨ كاميرا ثابتة ومتحركة والشبكة الداخلية واجهزة المراقبة الخاصة لعدد ٥١ فرع للشركة المصرية للاتصالات ،نحو ١١١ مليون جنية تمثل قيمة أجهزة الـ DPI ( IBM ) والدعم الفني الخاص بها المستحقة لصالح الشركة المصرية للاتصالات ،نحو ١٣ مليون جنيه تخص مشروع طلعت مصطفى مستحقة لصالح الشركة المصرية للاتصالات، نحو ٤,٣٢٥ مليون جنيه قيمة سيارتين وحاسبات تم نقلها لشركة WE DATA يرجع بعضها لعام ٢٠١٧).

٢/٣٠ - إستمرار وجود مديونيات على الشركة المصرية للاتصالات لصالح شركة وي داتا بنحو ١,٩٩٥ مليار جنيه ، متضمنة الاتي : (نحو ٢٨١ مليون جنيه قيمة تكاليف إدارة وتشغيل ونقل الخبرات وصيانة شبكة الـ IP CORE عن الفترة من ٢٠١٥/٤/١ وحتى ٢٠١٨/٣/٣١ ، نحو ١٨٧ مليون جنية قيمة المستحق للعاملين بالشركة المصرية لنقل البيانات مقابل قيامهم بتشغيل شبكة الـ IP CORE طبقا لما تم الاتفاق عليه ، نحو ٣٤ مليون جنيه قيمة عقود الصيانة الخاصة بشبكة الـ IP CORE المبرمة مع الغير من خلال شركة WE DATA وذلك قبل نقل أجهزة الشبكة للشركة المصرية للاتصالات ) .

يتعين العمل على حل جميع أوجه الخلاف مع الشركة المصرية لنقل البيانات و انتهاء تلك التحفظات واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك .

٢١- لازال رصيد حساب شركة فودافون متضمنا بعض المبالغ لم نقف على طبيعتها وهي : (نحو ٣٤ مليون جنيه تم تخفيضه من حساب العميل مقابل تحميله بالحسابات المدينة ، نحو ٨٨ مليون جنيه تم تحميله على حساب العميل مقابل إدراجة بحساب الارصدة الدائنة دون الوقوف على طبيعتها ) ، ولازال رد الشركة متكرر بشأن تلك المبالغ دون حسم بالرغم من تكرار الإشارة إليها بعدة تقارير ، وقد تضمن رد الشركة على تقريرنا عن القوائم المالية المستقلة في ٢٠١٩/١٢/٣١ بأنه " جاري التواصل مع ممثلي شركة فودافون لتسوية تلك الأرصدة" .

يتعين موافقتنا بطبيعة تلك المبالغ و اجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن .

٢٢- بلغت المديونية المستحقة على شركة اتصالات مصر لصالح الشركة المصرية للاتصالات نحو ٦,٤١٩ مليون جنيه تخص خدمات عملاء الثابت الافتراضي حيث لم يتم سدادها حتى تاريخه ولم يتم إجراء مصادقة بين الشركتين . ويتصل بذلك عدم قيام الشركة المصرية باثبات الإيرادات والمصروفات الخاصة بالمكالمات المتبادلة بين شركة اتصالات مصر والشركة المصرية وذلك على الرغم من إبرام اتفاقية في هذا الشأن ( fixed to fixed interconnection agreement ) خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ .  
يتعين العمل على استيلاء المديونية المشار إليها واثبات الإيرادات والمصروفات الخاصة بالخدمات المشار إليها وإجراء التسويات اللازمة.

٢٣- بلغ رصيد حساب تأمينات العملاء (بقطاع الدولي) في ٣٠/٦/٢٠٢٠ نحو ٩٥ مليون جنيه (قيمة تأمينات محصلة من العملاء) ولم تقم الشركة بإنشاء أي سجلات تحليلية لهذه التأمينات لمتابعتها أو التصديق عليها الأمر الذي لم يتمكن معه من التحقق من صحة ذلك الرصيد فضلا عن قيام الشركة بتخفيض نحو ٧ مليون جنيه من الحساب المذكور خلال شهر ابريل ٢٠١٩ وتعليقها لحساب المناطق بناء على تقرير لجنة فحص التأمينات دون موافقتنا بتقرير تلك اللجنة للتحقق من صحة ذلك التخفيض.

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم في هذا الشأن مع موافقتنا بالتقرير المشار اليه والافادة .

٢٤- بلغ رصيد حساب مدينين الضريبة على القيمة المضافة في ٣٠/٦/٢٠٢٠ نحو ٤١٩ مليون جنيه قيمة الضريبة المسددة بمعرفة الشركة لمصلحة الضرائب ولم يتم تحصيلها من العملاء حتى ٣٠/٦/٢٠٢٠ حيث درج القطاع على تحميل حساب العملاء بقيمة الفاتورة دون الضريبة وتحميل الحساب المذكور بقيمتها ، ونشير إلى عدم تحليل هذا الرصيد بالإدارات المالية بقطاعات الشركة المختلفة ، فضلا عن عدم أخذ تلك الضريبة في الاعتبار عند حساب الإضمحلال في رصيد العملاء .

يتعين تحليل الرصيد وإجراء القيود اللازمة وتحميل حساب العملاء بأجمالي قيمه الفاتورة (متضمنة الضريبة) واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل تلك المديونيات والافادة .

٢٥- تضمن الحسابات المدينة والدائنة العديد من الأرصدة المرحلة منذ سنوات طويلة دون إتخاذ الشركة إجراءات لتسويتها بالرغم من مرور أكثر من عشرون عاما على بعضها .

يتعين العمل على سرعة تشكيل لجنة من المختصين بالشركة لبحث كافة الأرصدة المدينة والدائنة على مستوى الشركة ككل على أن يحدد لها برنامج زمني ويتم متابعتها أولا بأول وترفع تقريرها إلى سلطة مالية مختصة عليا على مستوى الشركة لديها الصلاحيات المالية بإتخاذ القرارات اللازمة .

٢٦- لم نقف على الموقف النهائي لمستحقات الشركة لدى شركات توزيع الكهرباء الخاصة بتطبيق كتاب " الجهاز القومي لتنظيم مرفق الكهرباء الصادر برقم (١٢٥٦) بتاريخ ٢٠١٩/٤/٩ بشأن "فروق أسعار التحاسب على إستهلاك الكهرباء بين شرائح كل من : الجهد المتوسط ، الجهد المنخفض ، التجاري " ، التي بلغ ما أمكن حصره (أ) منها نحو ٧٣ مليون جنيه .

٢ - بقطاع شرق القاهرة (نحو ٣٩,٤٨ مليون جنيه شركة شمال القاهرة ، نحو ٤,٥١ مليون جنيه شركة جنوب القاهرة ) ، بقطاع وسط الدلتا (نحو ٢٩ مليون جنيه) .

## الجهاز المركزي للمحاسبات إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

ولم نقف على إجمالي تلك الفروق على مستوى كافة قطاعات الشركة ، ونشير إلى عدم قيام الشركة بحصر قيمة فروق ضريبية الدمغة بين تلك الشرائح عن إستهلاكات الشركة خلال المدة من عام ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وفقا لأحكام المادة (٩٦) من قانون الدمغة رقم (١١١) لعام ١٩٨٠ .

يتعين حصر كافة تلك الفروق على مستوى قطاعات الشركة وإتخاذ ما يلزم بشأنها مع شركات الكهرباء مع مراعاة أحكام قانون الدمغة المشار إليه مع الإفادة.

### ملاحظات أخرى :-

١- لازالت حسابات البنوك تتضمن بعض الأرصدة محجوز عليها طرف البنوك بنحو ١١٠,٦٨ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠١ لصالح عدة جهات إدارية بالدولة منها: (هيئة التأمينات الإجتماعية ، محافظة القاهرة ، مصلحة الضرائب ، وزارة المالية ، الجمارك ، هيئة الطرق والكباري ، وزارة الزراعة) مما غل يد الشركة عن الإستفادة من تلك المبالغ ، ونشير إلى تضمن تلك المبالغ نحو ١٠٢ مليون جنيه غير مربوطة كودائع واوعية ادخارية مما اضاع على الشركة الاستفادة من عوائد تلك المبالغ ، كما نشير إلى أننا لم نقف على أسباب عدم تفعيل الأحكام الصادرة برفع الحجز عن بعض المبالغ والبالغ إجماليها بنحو ٣,١٢ مليون جنيه منذ عام ٢٠١٢ ، بالرغم من الإشارة لذلك بعدة تقارير لنا سابقة دون تقدم ملموس بشأنها.

كما تجدر الإشارة الى عدم تفعيل القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٩ /١١/٦ (بتأييد قرار اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار) برفع الحجز الاداري الموقع على الشركة بنحو ٢٣ مليون جنيه والخاص بالمبالغ المستحقة للهيئة العامة للطرق والكباري .

يتعين بحث اسباب ما سبق الاشارة اليه وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو إزالة أسباب تلك الحجوزات وتفعيل القرار المشار اليه وحصر كافة الحالات المشابهة .

٢- وجود العديد من الأصول غير المستغلة ( ) ومنها بعض الأراضي المشتراه وكذا مباني مقامة (°) دون إستغلالها الأمر الذي قد يعرضها للتعدي من الغير أو مطالبة الجهة الإدارية بإستردادها أو التقادم التكنولوجي للأصول ، وفي هذا الشأن نشير إلى إعتقاد محافظ القاهرة بتاريخ ٢٠١٩/١٦/٣ قرار الإدارة المركزية لحماية أملاك الدولة بإلغاء قرار التخصيص مع التنبية على حي البساتين بإيقاف التعامل لحين التصرف بمعرفة

٤- نحو ٥٥٨ مليون جنيه قيمة حق استخدام خلال الاعوام من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٠/٦ تحملت عنهم الشركة قيمة اهلاك عن الفترة المذكورة بنحو ١٢٣ مليون جنيه ، نحو ١١٩,٤ مليون جنيه صافي القيمة الدفترية لعدد ٣٣,٢ فرعة لكابل TE-NORTH، نحو ٤ مليون جنيه التكلفة التاريخية لمبنى انزال رأس سدر ، نحو ٨,٩ مليون جنيه قيمة مبنى سنترال سيدي كريبر بمحافظة الاسكندرية والذي توقف العمل به لاسباب امنية (بحساب التكوين الاستثماري ) ، بالإضافة الى عدم استغلال خدمات الشبكة الذكية ومنها الكارت التخيلي والشبكة الافتراضية والرقم الشخصي حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠% وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل منها كابل EIG بنسبة ٢٢% و كابل TENORTH بنسبه ٤٨% وكابل smwe٥ بنسبه ٩٢% وكابل smwe٣ بنسبة ٨٨% وكابل imewe بنسبه ٥٧,٥% .

٥- اراضي بنحو ١,٦١١ مليون جنيه بحساب ( التكوين الاستثماري) مشتراه من بعض أجهزة المدن العمرانية الجديدة لإقامة سنترالات يرجع تاريخ سداد قيمتها لعامي ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، أرض بنحو ١,٠٧٦ مليون جنيه بمدينة السادات بمساحة ٧٨٦٥ م٢، بنحو ٢٧٨ الف جنيه بمنطقة سوهاج بمساحة ١٦٦٣ م٢ ، أرض ومبنى سنترال الفشن القديم بمحافظة بني سويف البالغ مساحته نحو ٢٢٠ م٢ ، عدد ١٦ قطعة أرض فضاء بقطاع شرق الدلتا ، مبنى انزال رأس سدر والذي بلغ ما أمكن حصره من المبالغ المنصرفة عليه نحو ٤ مليون جنيه ، نحو ٧,٤٨ مليون جنيه قيمة كوابل الياف ضونية وسنترال ترانفي وأثاث تم إضافتها على حسابات الأصول الثابتة خلال عام ٢٠٠٣ تخص سنترال المعصرة ، عدد ٣ أدوار خالية بمبنى سنترال التبين ، وعدد ٣ أدوار خالية أيضا بسنترال ١٥ مايو ، مركز تحصيل بشارع حيدر بخلوان (عبارة عن شقة ومحل ) قيمة أجهزة سنترالات بنحو ١,٤٤٥ مليون جنيه وارادة من الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية منذ عام ٢٠١٠ دون إستخدام ، بمخازن قطاع الجيزه ، بعض خدمات الشبكة الذكية حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠% وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل ومنها كابل EIG بنسبة ٦٢,٨% و كابل TENORTH بنسبه ٤٤,٧% ، حق استخدام بنحو ٥٥٨ مليون جنيه خلال اعوم من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩ تحملت عنهم الشركة قيمة اهلاك عن الفترة المذكورة بنحو ١٠٥,٨ مليون جنيه ، صافي القيمة الدفترية لعدد ٢,٢٣ فرعة لكابل TE-NORTH بنحو ١٤٤ مليون جنيه.

## الجهاز المركزي للمحاسبات إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

المحافظة على قطعة أرض سبق تخصيصها بثمن للشركة لإقامة سنترال المعراج وسددت عنها نحو ٦ مليون جنيه منذ سنوات طويلة ، وكذا الحال بالنسبة لأرض مدينة السادات حيث رفضت هيئة المجتمعات تسجيل الأرض باسم الشركة بالرغم من سداد ثمنها منذ عام ٢٠٠٩ وذلك لتقاعسها عن إقامة السنترال وفقا لشروط التعاقد . ويرتبط بذلك : لم نقف على خطة الشركة لإستغلال مبني سنترال الأوبرا والذي تعرض لحريق عام ٢٠١٥ ، وعلى أسباب عن بناء سور خاص بقطعة أرض تم إزالة التعدي عليها منذ عام ٢٠١٦ بالحكم الصادر لصالحها برقم ١٣٤٠٦ لسنة ٢٠١٦ بقطاع شرق الدلتا منطقة الدقهلية .  
يتعين وضع خطة لإستغلال تلك الأصول .

٣ - إستمرار وجود تعديت على العديد من مواقع الشركة تم إبلاغ الشركة بها تفصيلا (١) .  
يتعين إتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها .

٤ - لم نقف على أسباب التأخر في إفتتاح نادي الشركة بالمعادي الذي بلغ ما امكن حصره من المنصرف عليه نحو ٦٨ مليون جنيه ، بالرغم من جاهزيته للتشغيل منذ سنوات فضلا عن عدم الوقوف على أوجه صرف تلك المبالغ وكيفية الرقابة عليها ، ونشير إلي أنه بالإضافة الى تحمل الشركة خلال عام ٢٠١٦ بنحو ١٠ مليون جنيه قيمة ضرائب كسب عمل عن أجور العاملين بالنادي .  
يتعين موافقتنا بتلك الأسباب .

٥ - لم يراع بمحاضر مجلس الإدارة متطلبات المادة ٢٤٩ من الأنحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التفصيلات التي يجب أن تثبت بتلك المحاضر بالإضافة إلي وجود قصور في محاضر لجنة المراجعة ولجنة المكافآت والحوافز لعدم تضمينها التفصيلات اللازمة .  
يتعين بحث أسباب ما تقدم وإتخاذ الإلتزام بشأنها .

٦ - لم نواف بمذكرات الفحص الضريبي ( ضريبة الدخل ، المبيعات ) للوقوف على الموقف الضريبي للشركة ، بالرغم من تكرار طلبها من الشركة .

### ميزان المحمول :

١ - لم يتضمن الميزان قيمة الأصول الثابتة الخاصة بمحطات المحمول ومصروفات إهلاكها ، وقد بلغ ما أمكن حصره من قيمة محطات و ابراج المحمول المدرجة بالأصول الثابتة في موازين القطاعات الأخرى نحو ١,٨٥٢ مليار جنيه وبلغ مجمع الاهلاك من بدايه التشغيل حتي يونيو ٢٠٢٠ نحو ٥٦٧,٢٧٢ مليون جنيه .

نوصي بحصر كافة الحالات المماثلة وإجراء التصويب اللازم لإظهار الحسابات بميزان المحمول على حقيقتها .

٢ - لم تقم الشركة بإبرام اتفاقيات مع بعض شركات المحمول لتحديد أسعار الترابط - حيث يتم تعليه إيرادات ومصروفات الترابط بناء على سعر تقديري - مما قد يترتب عليه نشأة خلاف بين الشركة وتلك الشركات والدخول معهم في دعاوى تحكيمية تكبد الشركة مصاريف باهظة .

يتعين سرعة إبرام تلك الإتفاقيات .

٣ - وجود قصور في نظام قراءة عددات الرسائل القصيرة لدى الشركة أدى إلى وجود فروق بين قراءات الشركة و قراءات شركات المحمول الأخرى .

ونشير إلي اعتماد الشركة علي قراءات شركات المحمول الأخرى في المحاسبة علي تلك الخدمات .

يتعين بحث تلك الفروق وإتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من صحة القراءات المشار إليها حفاظاً علي حقوق الشركة .

١ - بقطاع شرق الدلتا ،

شجهاز المركزي للمحاسبات  
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

٤- قامت الشركة المصرية للاتصالات بإبرام إتفاقية ترابط مع شركة " إتصالات مصر " بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ ترتب عليه أصبح لزاما على الشركة المصرية تحقيق عدد طموح من المكالمات ونقل البيانات خلال الأعوام من ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٢ ، والذي أضحي من الصعوبة تحقيقها خلال السنوات القادمة في ضوء الزيادة المضطردة في أعداد المكالمات المطلوب تحقيقها من عام لآخر وفقا لتلك الإتفاقية، حيث بلغت قيمة المكالمات غير المستغلة نحو ٨٦,٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩ تم ترحيلها لعام ٢٠٢٠ بموافقة شركة إتصالات مصر ، وقد بلغت نسبة ما تم تحقيقه فعليا من مكالمات خلال عام ٢٠١٩ نحو ٤٩,٥% من إجمالي العدد الواجب تحقيقه بالإتفاق المشار إليه ( شامل المبلغ الغير مستغل و المرحل من عام ٢٠١٨ ) ، وقد بلغت قيمة المكالمات غير المستغلة عن النصف الأول من عام ٢٠٢٠ نحو ٥٢ مليون جنيه .

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة بوضع الخطط التسويقية لتنشيط المبيعات لتحقيق المستهدف بالإتفاق المشار إليه ( وبحث تطبيق البند رقم ١٨ من التعاقد الذي يفيد بأنه في حاله حدوث أي متغيرات بالسوق قد تؤدي إلي تغيير التوازن التجاري لإتفاقية التجوال المحلي فبانه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمة لعوده التوازن طبقا لما جاء برد الشركة علي الملاحظه سابقا ) .

تحريراً في : ١٠ / ٩ / ٢٠٢٠

مديروا العموم

نواب مدير إدارة


  
محاسبة / عبير طلعت عبدالعزيز

  
محاسبة / شرين محمد رجب


  
محاسبة / داليا أحمد محمد

وكلاء وزارة

نواب أول مدير إدارة


  
محاسبة / دينا عبدالحميد محمد

  
محاسب / عاطف السيد عبدالسلام

  
محاسب / إيهاب سالم محمود

  
محاسب / عاطف صبحي حسن

  
محاسب / عبدالله عبدالعليم محمود

  
محاسب / إلهام سيد عبدالعزيز